تشمل مقترحات التطوير :-

أولاً :- مقترحات مأمولة من قبل الوزارة :

1. **إعادة النظر فى زيادة الاعتمادات التى تدرج للمحافظة بما يمكن من تنفيذ الاحتياجات المطلوبة .**
2. **العمل على إنشاء كبارى وأنفاق للمشاه والسيارات لتيسير حركة المرور بالمدينة .**
3. **توفير الكوادر الفنية القادرة على وضع الخطط المحلية**
4. **الأخذ بالأساليب الحديثة لتجميع و تبويب و تحليل البيانات**
5. **وضع خريطة استثمارية لكل حى تضم كافة المشروعات المحلية و المستقبلية**
6. **الاتصال الدائم بإدارات التخطيط بالأجهزة التنفيذية التابعة لديوان عام المحافظة لتوفير الترابط العضوي لزيادة الفاعلية فى إعداد الخطط المستقبلية .**
7. **التنسيق بين أنشطة الجهات المختلفة العاملة فى مجال تنمية المحليات لضمان وحدة اتجاه حركتها و تناسقها منعا للتضارب و الازدواج .**
8. **تبسيط و تطوير دور الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة إلى مفهوم أوسع لتكون مهمتها التنسيق بين الأحياء من جهة وبين المشروعات المشتركة بالأحياء من جهة أخرى .**
9. **قيام الأجهزة بدراسة جدوى للمشروعات الإستثمارية التى تقوم على أرض المحافظة .**
10. **مشاركة أجهزة البحث العلمي فى التصدى للمشكلات الفنية التى تواجه المحليات .**

ثانيا :- مقترحات تطوير تقع على عبأ مدير عام الاداره العامة للتخطيط والمتابعة :

- العمل على زيادة التنسيق والتعاون وتطوير العلاقة بين الإدارة من جهة وبين الأجهزة التنفيذية بالمحافظة بما يفيد العملية التخطيطية مما يساعد على تحقيق التوازن بين خطط الأحياء والخطة الاستثمارية لديوان عام المحافظة .
- العمل على زيادة الدور الذى تقوم به الإدارة فى توفير قاعدة بيانات مع الاستمرار فى تحديثها الأمر الذى يساعد على حسن اتخاذ القرار وهذا يتم فى عده نواحى نسردها كما يلى :-

أولا: عند إعداد الخطة

- العمل على توافر الدراسات والبحوث التى من شانها المساعدة على تحديد الاحتياجات الفعلية للمحافظة والتعاون مع الأحياء لإيجاد صيغة مشتركة لحسن استغلال الاعتمادات بما يفيد عملية التنمية بالمحافظة

- التعاون بين الإدارة العامة للشئون المالية لزيادة الاهتمام بتقدير حجم الصيانة المقابل للأصول الرأسمالية التى تم إنشاؤها مع التنسيق بين اعتمادات الصيانة والتكوين الراسمالى بكل قطاع من خلال اعتمادات وزارة المالية التى تدرج بالباب السادس للموازنة وكذا الباب الثانى .

ـ التنسيق مع وزارة التخطيط ووزارة التنمية المحلية لتوضيح الاتجاهات الجديدة لإيجاد مصادر تمويل لمشروعات المحافظة من خلال العلاقة بين المنظمات الحكومية المحلية والمنظمات الغير حكومية بما يؤدى لدعم الأعمال التطوعية باعتبار أنها احد المقاييس الهامة للتقدم .

ـــ العمل على التنسيق وزيادة التعاون مع الإدارة العامة للشئون المالية لإمكانية تقرير ما يتم تخصيصه من موارد الصناديق الخاصة وموارد الصندوق الاجتماعى حتى يمكن الاستفادة منها فى تمويل ما تطلبه المحافظات من مشروعات تدرج بالخطة.

ـــ العمل على تنمية الكوادر الفنية بالإدارات الهندسية التى تفيد العملية التخطيطية وكذلك المفاهيم المستخدمة والمستحدثة للعاملين بأجهزة التخطيط بالمحافظة بما يزيد من الإلمام والاهتمام بعملية دراسة المشروعات قبل إدراجها بالخطة والاهتمام بتنفيذ المشروعات ومواجهة وحل المشكلات التى تعترض عملية التنفيذ.

ـــ العمل على زيادة التعاون والتنسيق للربط بين الإدارات بالأجهزة التنفيذية بالمحافظة وبين الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة لتوافر البيانات الدقيقة وحل المشاكل التى تواجه التنفيذ للمشروعات المركزية داخل نطاق الحى والقضاء على ازدواجية إدراج المشروعات وتذليل الصعاب وحلا للمشاكل التى تواجه الطرفين.

ـــ الاهتمام من جانب الأجهزة على دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات التى تدرج بالخطة لإمكان تقدير العائد الاقتصادى والاجتماعى لهذه المشروعات بما يسهل عملية اتخاذ القرارات وإعطاء أولويات لتنفيذ تلك المشروعات.

ـــ العمل على التعاون بين الأجهزة لزيادة الاهتمام بالصناعات الصغيرة والحرفية وما يقدم لها من تمويل من الصندوق الاجتماعى وذلك للاستفادة منها بالقدر الذى يساعد المحافظة على مواجهة بعض المشاكل الاقتصادية مثل مشكلة البطالة دون الاعتماد على الدولة .

ـــ العمل على التنسيق بين خطط الأجهزة التنفيذية بما يتيح إعداد خطط استثمارية تبرز الصورة التكاملية للمحافظة .

- العمل على عدم تكرار المشروعات الغير مجدية والتنسيق بين الأحياء لإدراج المشروعات التكميلية بما يحقق المنفعة الاجتماعية والاقتصادية .

- العمل على التعاون مع أجهزة المحافظة على استمرار تحديث البيانات الاقتصادية ، والمؤشرات للاستفادة منها عند اختيار مشروعات الخطة.

- التعاون مع أجهزة المحافظة فى الاهتمام بدراسة المشروعات التى تهتم بالبعد البيئى لما لها من أهمية فى مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تقل عن مشروعات التنمية بالقطاعات الاقتصادية الأخرى .

- الاهتمام بتوفير الاستثمارات اللازمة لحل مشكلة تطوير المناطق العشوائية بما يساعد على القضاء على الظاهرة وتوفير البيئة الصالحة لسكان هذه المناطق أما بتنفيذ أعمال التطوير أو إزالة المناطق ونقل سكانها لمناطق بديلة ، الأمر الذى يساعد على الاستفادة من الاستثمارات التى تخصص لهذا الغرض لتحقيق الأهداف المنشودة.

- تخصيص الاستثمارات بما يهدف أهداف التخطيط الشامل لمحافظة الإسكندرية على المدى البعيد وهى :-

1- الاتجاه نحو الغرب لاستيعاب الكثافة السكانية المتزايدة .

2- تشجيع الاستثمار الصناعى بغرب الإسكندرية لخدمة الاقتصاد وتشغيل العمالة وخلق مناطق صناعية وسكنية متكاملة تجذب السكان من شرق الإسكندرية .

3- التغلب على مشاكل الضغط المرورى فى مناطق شرق الإسكندرية

ثانيا: عند إعداد المتابعة:-

- العمل على زيادة وتوثيق التعاون بين الإدارة والأجهزة التنفيذية بالمحافظة وتوضيح المفاهيم التخطيطية بما يفيد كلا الطرفين عند اتخاذ الإجراءات لزيادة معدلات التنفيذ .
- زيادة التعاون والاهتمام بالمتابعة الميدانية من خلال الزيارات حتى تتاح دراسة أوجه القصور و مشاكل تنفيذ المشروعات لاستنباط الحلول وعرضها على السلطة المختصة سواء بالمحافظة أو الوزارات المختصة لإمكان اتخاذ الإجراءات المناسبة وفى الوقت المناسب .
- العمل على تواصل دراسة مشاكل التنفيذ بما يساعد على تحديد المشروعات المعطلة أو التى تطول فترة تنفيذها.
- العمل على زيادة الاهتمام بالبرامج الزمنية لتنفيذ المشروعات حتى لا نفاجئ المحافظة الآتى:-
  - طول فترة تنفيذ المشروعات وما يترتب عليه من زيادة التكاليف وعدم الاستفادة مما يتم استثماره بهذة المشروعات عدم اضطرار المحافظة إلى إلغاء بعض المشروعات أو تأجيل تنفيذها .
- المتابعة المكتبية لما لها من أهمية للوقوف على مدى التزام جهات الإسناد بالاستثمارات المخصصة لكل مشروع وتوزيعها على المكونات العينية ومدى استخدامها فى الأغراض المخصصة لها .
- العمل على استمرار تقييم المشروعات خلال المراحل التى تبدأ بنهاية أعداد تقارير المتابعة سواء الربع سنوية أو السنوية للاستفادة من هذا التقييم فى تحديد احتياجات المحافظة الحالية والمستقبلية .

ثالثا : تحسين ورفع كفاءة الأداء :-

- الاهتمام بعقد الندوات بالمحافظة والتى تهتم بمناقشة قضايا خطط التنمية بالمحافظة بما يفيد فى إيجاد الحلول المناسبة لها والاستفادة من ذلك عند إعداد خطط التنمية التى تتناسب مع ظروف كل حى على حدة .

- العمل على أن تأخذ المحافظة فى الاعتبار عند أعداد خطط التنمية إدراج مشروعات لا تسبب تلوث للبيئة وذلك تطبيقا للقانون رقم 4 لسنة 94 الذى تم العمل به فى 23/ 2 /1994وذلك حفاظا على صحة المواطنين .
- أعداد حصر للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة والمتوقعة لكل حى من الأحياء على حدة .
- الاستفادة من البيانات المتاحة للخرائط الاقتصادية للمساعدة فى اختيار مشروعات مدروسة و محددة فى ضوء الالولويات والمعايير التى تحدد فى الإستراتيجية العامة للدولة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية .
- الاستفادة من بيانات الموارد سواء الطبيعية أو البشرية أو المالية لتحقيق خاصية توطين المشروعات و التى تأخذ فى اعتبارها :

المواد الخام ـ الحفاظ على البيئة ـ مدى توافر المشروعات وإمكانية توفيرها

- الاستفادة من المؤسسات العلمية فى نطاق المحافظة التى تقوم بأعداد الدراسات الخاصة التى تبين طبيعة وموارد الأحياء .
- متابعة المكاتبات و الموضوعات التى ترد للإدارة لإنهائها و دراستها لإتخاذ القرارات اللازمة لها فى المواعيد المقررة لخدمة أعمال التنفيذ للمشروعات
- إعداد البيانات اللازمة و التى توضح الإنجازات و المتغيرات خلال فترات زمنية للإستفادة منها وقت الحاجة

-الإشراف على إعداد تقرير إسبوعى عن المكاتبات الواردة والإجراءات التى تم إتخاذها خلال الفترة التى يعد عنها التقرير

-إعداد تصور لخطة عمل للزيارات الميدانية لأهم المشروعات بالمحافظة

- توفير المناخ المناسب للعاملين وتقويه العلاقات الانسانيه والسلوكية بينهم

- **العمل على خلق جو يسوده التعاون و التفاهم بين العاملين لخلق روح التنافس بين العاملين بهدف الارتقاء بمستوى الأداء مع الاهتمام بالمستجدات الإدارية لسرعة إتخاذ القرار لصالح العمل و الإدارة و ذلك بالوقوف على التعليمات الإدارية أو المنشورات التى تنظم كافة وسائل العمل الإدارى أو الفنى**
- **العمل على دراسة لكافة مشكلات العمل بما يهيئ الجو المناسب لرفع معدلات أداء العاملين و القضاء على هذه المشكلات بأفضل الحلول الممكنة**
- **إستمرار تشجيع العاملين على الإلتحاق بالدورات التدريبية لرفع كفاءتهم العلمية و العملية**
- **توزيع المهام و الواجبات و مسئوليات كل فرد بالإدارة لإنهاء الأعمال المطلوبة فى الوقت المناسب و وفقاً لقواعد و النظم المتبعة**
- **تكليف السادة العاملين بالإدارة بحضور الاجتماعات ووضع كل زميل فى العمل الذى يناسب قدراته فى الحدود التى لا تخل بنظام العمل حتى تكون لديهم الخبرة الكافية و الدراية بمتطلبات العمل**

-التشجيع الدائم للعاملين ومشاركتهم فى اتخاذ وصنع القرار لخلق صف ثان قادر على تحمل المسئولية .

- حث العاملين على اتباع قواعد السلوك الوظيفى بالالتزام بحسن المظهر والملبس ومراعاة الاحتشام والتقيد بأوقات العمل .

مقترحات التطوير من الجانب الإدارى :-

- العمل على خلق جو يسوده التعاون و التفاهم بين العاملين لخلق روح التنافس بين العاملين بهدف الارتقاء بمستوى الأداء مع الاهتمام بالمستجدات الإدارية لسرعة إتخاذ القرار لصالح العمل و الإدارة و ذلك بالوقوف على التعليمات الإدارية أو المنشورات التى تنظم كافة وسائل العمل الإدارى أو الفنى
- العمل على دراسة لكافة مشكلات العمل بما يهيئ الجو المناسب لرفع معدلات أداء العاملين و القضاء على هذه المشكلات بأفضل الحلول الممكنة
- إستمرار تشجيع العاملين على الإلتحاق بالدورات التدريبية لرفع كفاءتهم العلمية و العملية
- متابعة المكاتبات والموضوعات التى ترد للإدارة لإنهائها ودراستها لإتخاذ القرارات اللازمة لها فى المواعيد المقررة لخدمة أعمال التنفيذ للمشروعات .
- إعداد البيانات اللازمة والتى توضح الإنجازات والمتغيرات خلال فترات زمنية للإستفادة منها وقت الحاجة .
- توزيع المهام و الواجبات و مسئوليات كل فرد بالإدارة لإنهاء الأعمال المطلوبة فى الوقت المناسب و وفقاً للقواعد و النظم المتبعة
- الإشراف على إعداد تقرير أسبوعى عن المكاتبات الواردة والإجراءات التى تم إتخاذها خلال الفترة التى يعد عنها التقرير .
- تكليف السادة العاملين بالإدارة بحضور اجتماعات والمجلس التنفيذى واجتماعات تنفيذ الخطة .
- إعداد تصور لخطة عمل للزيارات الميدانية لأهم المشروعات بمحافظات الإقليم .
- وضع كل زميل فى العمل الذى يناسب قدراته فى الحدود التى لاتخل بنظام العمل حتى تكون لديهم الخبرة الكافية والدراية بمتطلبات العمل .